فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 والصراع مع الاحتلال

عزيز كايد*

ملخص: رغم التمييز والعداء اللذين تعرض لهما الفلسطينيون في الداخل من قبل دولة الاحتلال، ورغم التهميش الذي تعرضوا له من قبل القيادة الفلسطينية في سنوات الصراع الشديدة، إلا أن الدور الذي قاموا به، ولاسيّما على صعيد الهوية، أثبت أنهم ليسوا جزءًا من الشعب الفلسطيني فحسْب، بل هم جزء أصيل في المعادلة، حافظ على هويته وهوية أرضه، وتبنّى المواقف السياسية الداعمة للمسألة الوطنية بأشكال مختلفة. كما يمكنه أن يقارع سلطات الاحتلال بأدوات جماهيرية فاعلة، وأدوات رسمية في الكنيست والسلطات المحلية. لذلك، لا ينبغي النظر إلى هذا الجزء المهمّ من الشعب الفلسطيني بوصفه لاعب احتياط في أي حلّ مستقبلي، ولا بكونه مسألة جانبية، بل يجب أن يُنظر إليه بصفته ذخرًا إستراتيجيًّا له مكانته المهمّة عند التوصل إلى الحلّ النهائي للقضية الفلسطينية.

*باحث، فلسطين

The Palestinians of the Occupied Land in 1948 and their Role in the Conflict

AZIZ KAYID*

ABSTRACT Despite the discrimination and hostility against the Palestinians of the Occupied Lands in 1948 by the Israeli occupation state. and despite their marginalization by the Palestinian leadership in the years of intense conflict. their role. especially with respect to identity. has proven that they are not only part of the Palestinian people. but they are a genuine part of the equation. maintaining their land and their Arab Palestinian identity. and adopting political positions that support the national cause in various forms. They can also confront the occupation authorities with effective mass tools and official tools in the Knesset and local authorities. Therefore. this important part of the Palestinian people should not be treated as reserve factor in any future solution. nor as a side issue. but as a strategic asset with its own importance when reaching any final solution to the Palestinian question.

*Palestinian Researcher

رؤية تركية
2017 - (6/3)
59 - 39

بعد حرب عام 1948، وقيام دولة (إسرائيل) على أكثر من نصف مساحة فلسطين التاريخية، تشتت الشعب الفلسطيني في الجزء المتبقي من فلسطين، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في الدول العربية المجاورة، وبخاصة الأردن ولبنان وسوريا، ولكن بقي جزء من الفلسطينيين في بيوتهم ومدنهم وقراهم، التي أصبحت جزءًا من الدولة التي أقيمت على أنقاض المجتمع والأرض الفلسطينيْن، وهي دولة (إسرائيل).

لذلك، عندما يتمّ الحديث عن الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948، أو (إسرائيل) كما أصبحت تُسمَّى بالأمر الواقع، فإنّه يكون حديثًا عن جزء من الشعب الفلسطيني، وهو الذي بقي، أو بالأحرى صمد، على أرضه وفي وطنه، هو وأبناؤه وأحفاده، رغم الحرب ونتائجها الكارثية على الشعب الفلسطيني، والمنطقة بأسرها. ويمثل هذا الصمود أول شكل من أشكال النضال ضد الاحتلال، ويكفي هذا الجزء من الشعب الفلسطيني شرفًا في الحفاظ على جزء يسير من الهوية العربية الفلسطينية للأرض الفلسطينية التاريخية، ومنْع تهويدها بالكامل من قبل دولة (إثنية)، تعمل بكل طاقتها لتحقيق تفوق الغرباء القادمين من الخارج، على سكان الأرض الأصليين.

ورغم أن هذا الجزء من الشعب الفلسطيني أصبح (أقلية) في وطنه، إلا أنه في انتمائه الوطني هو جزء من الشعب الفلسطيني، وفي انتمائه القومي هو جزء من الأمة العربية والإسلامية. ورغم أن الفترة الأولى التي أعقبت النكبة عام 1948 كانت قاسية جدًّا على الحياة الفردية والجماعية، والهوية الوطنية، إلا أن المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة عام 1948 تطور تطورًا ملحوظًا عبر مراحل زمنية مختلفة، وانتقل نقلة نوعية، سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا.

ولأن هذا الجزء من الشعب الفلسطيني صامد على أرضه في وجه محاولات التهويد و(الأسرلة)، ولأنه لايزال يناضل بأدوات متعددة للحفاظ على الهوية الوطنية- فلا يجوز، كما فعلت اتفاقيات أوسلو وما تبعها، إغفال دورهم النضالي في أي حلّ مستقبلي للقضية الفلسطينية؛ لأنهم جزء مهمّ من هذه القضية، بل هم الجزء الذي حافظ على البقية الباقية من هوية الأرض التي تشكل اليوم 78٪ من أرض فلسطين التاريخية. وهذا ما تحاول هذه الورقة إبرازه بشكل مباشر، استنادًا إلى الأدوات المتاحة أمامهم.

لذلك تعرض هذه الورقة ملامح وأدوار (الفلسطينيين)، أو (العرب) أو (الداخل الفلسطيني) كما يُسمَّون في الأراضي المحتلة عام -1948 في الصراع مع الاحتلال، سواء الاحتلال الذي حصل عام 1948 والذي نتج عنه إقامة دولة (إسرائيل)، التي أصبحوا مواطنين فيها يتعرضون لتمييز ممنهج ضدهم، أم الاحتلال الذي حصل عام 1967، والذي لايزال قائمًا حتى اليوم.

ورغم وجود كتابات كثيرة تتناول هذا الجزء المهمّ من الشعب الفلسطيني، إلا أن أهمية هذه الورقة تكمن في إبراز الجانب المتعلق بالمواجهة مع الدولة/ الاحتلال، انطلاقًا من محددات الهوية، والمكونات السياسية، ثم الأفق السياسي المستقبلي.

معطيات عامة

في عام 2016، وبمناسبة رأس السنة العبرية، نشر المكتب المركزي للإحصاء في (إسرائيل) بيانات إحصائية لعام 2015. تفيد هذه البيانات أن عدد الفلسطينيين العرب في (إسرائيل) يبلغ حوالي 1786000 نسمة، أي حوالي 20.8٪ من مجموع سكان (إسرائيل) البالغ 8585000 نسمة [1]. وباستثناء سكان القدس الشرقية والجولان المحتلّيْن، يبلغ عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 حتى بداية عام 2016، حوالي 1.4 مليون نسمة. يشكل المسلمون 83٪ من هؤلاء الفلسطينيين، والمسيحيون 9٪، والدروز 8٪ .[2] علمًا أن عددهم بعد انتهاء حرب 1948 وإقامة دولة (إسرائيل)، بلغ حوالي 155 ألف نسمة[3].

يشكل هؤلاء الفلسطينيون حوالي 17٪ من مجمل الشعب الفلسطيني، والنسبة نفسها تقريبًا من مواطني دولة الاحتلال. يسكن حوالي 52٪ منهم في ما يُسمَّى لواء الشمال، و22٪ في لواء حيفا، و14٪ في لواء الجنوب. يتضح من هذا التوزيع وجود إسقاطات على سياسات الحكومة الإسرائيلية في تهويد الأرض، ومنْع نشوء أكثرية عربية في منطقة جغرافية محددة. ويعيش 84٪ منهم في البلدات والمدن العربية، و8٪ في القرى غير المعترف بها، وهي تجمعات

سكانية لا تعترف بها دولة الاحتلال، مما يؤدي إلى إقصائها عن المعطيات الرسمية للدولة، وحرمانها من الخدمات الأساسية، ومعظمها موجودة في منطقة الجنوب والنقب[4].

التطور السياسي لفلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948

مرّ الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948 بمرحلتين أساسيتين: امتدت الأولى منذ قيام دولة الاحتلال عام 1948 حتى عام 1966، وهي الفترة التي خضعوا فيها للحكم العسكري، الذي برزت فيه الاعتبارات الأمنية من جانب الدولة وأجهزتها، والاعتبارات العائلية من الجانب الفلسطيني. وامتدت الثانية منذ انتهاء الحكم العسكري عام 1966 وحتى يومنا هذا. أطلق البعض على المرحلة الأولى اسم السنوات الضائعة، حيث لم يتبلور الوعي الكافي بالهوية الوطنية، وكان مطلب المساواة والاعتراف بهم بوصفهم قومية محدودًا، ولم تنجح محاولات إقامة تنظيمات سياسية عربية على المستوى القطري، وكانت المشاركة السياسية مترددة. كما أطلق على المرحلة الثانية اسم سنوات اليقظة، حيث شهدت هذه المرحلة عملية تحول جذرية في صفوف الفلسطينيين، من حيث الوعي بالذات والثقة بالنفس، وبناء المؤسسات السياسية والاجتماعية، والنضال السياسي على صعيد المطالبة بالمساواة وحل القضية الفلسطينية[5].

بعد حرب عام 1948 وقيام دولة (إسرائيل) على أكثر من نصف مساحة فلسطين التاريخية تشتت الشعب الفلسطيني في الجزء المتبقي من فلسطين أي في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك في الدول العربية المجاورة

أدّى العديد من العوامل أدوارًا متفاوتة في تطور المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث دوائر: داخلية وفلسطينية وإسرائيلية. تتعلق الدائرة الأولى بالعوامل ذات الصلة بالتطورات الداخلية في صفوف الفلسطينيين، مثل عمليات (الدمقرطة) الداخلية، والتنظيم السياسي، والحكم المحلي، ومستوى الثقافة، والتسامح المتبادل، ومكانة العائلة والمرأة، والعلاقة بين الطوائف، ومستوى التطوير، وعمليات التحديث لمجتمع تقليدي وريفي في الأصل[6].

وتتعلق الدائرة الفلسطينية بدور الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948 في الحركة الوطنية الفلسطينية، ومجمل المسائل والمواقف المتعلقة بالقضية الوطنية، ودورهم النضالي على صعيد الحل النهائي للمسألة الفلسطينية. أما الدائرة الإسرائيلية، فتتعلق بعلاقة هؤلاء الفلسطينيين بالدولة العبرية، ويشمل ذلك سياسة الدولة تجاههم من ناحية، وموقفهم من الدولة وطابعها اليهودي الصهيوني من الناحية المقابلة[7].

كما يمكن القول إن ثلاثة أحداث أسهمت في التأثير في مجمل المجتمع الفلسطيني في الداخل، وهي: النكبة عام 1948، والنكسة عام 1967، واتفاقيات أوسلو عام 1993. أمّا الحدث الأول فقد أدّى إلى قيام دولة (إسرائيل)، وتحويل الفلسطينيين فيها إلى أقلية مضطهدة تعيش تحت الحكم العسكري. والحدث الثاني تزامن مع الوعي بالهوية والشعور بالانتماء

الوطني وبناء المؤسسات، وأدّى إلى تنامي الشعور بالمصير المشترك مع إخوتهم الفلسطينيين على الجانب الآخر الذي احتُلّ عام 1967. والحدث الثالث أغفل دور هؤلاء الفلسطينيين ومكانتهم في أي حل مستقبلي، مقابل فتح صفحة جديدة مع القيادة الفلسطينية[8].

فاليوم، يوجد لدى الفلسطينيين في الداخل هوية وطنية وقومية بارزة، ومؤسسات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، تقوم بأنشطة سياسية وثقافية وفكرية على الصعيد الداخلي، وتنفذ فعاليات ميدانية ضد سياسات الاحتلال. وتوجد لديهم سلطات محلية تمارس أدوارًا مهمة، سياسية وخدماتية واجتماعية. ولديهم أيضًا أحزاب وحركات سياسية وأيديولوجية متعددة، وأعضاء في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) يمثلون عددًا من هذه الأحزاب التي تؤمن بالمشاركة السياسية عبر الكنيست. وهناك أيضًا المئات من أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العلمية العليا. كل ذلك يؤكد النقلة النوعية التي حققها الفلسطينيون في الداخل على الصعد المختلفة، السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها.

سياسات (إسرائيل) تجاه فلسطينيي الداخل

حتى بعد انتهاء الحكم العسكري عام 1966، استخدمت السلطات الإسرائيلية أساليب كثيرة، ليس من المبالغة وصفها بالعنصرية والإثنية تجاه سكان أصليين، وذلك على عدة مستويات تثبت تفاصيلها أن السياسات الإسرائيلية هي بالفعل سياسات عنصرية.

فعلى الصعيد السياسي، سعى الاحتلال طوال هذه الفترة إلى قطع صلة الهوية بينهم وبين باقي أجزاء الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، وبناء مجموعة جديدة (عربية إسرائيلية). كما حاول منع تنظيمهم خارج ما ترسمه الدولة، وحصره إن أمكن في التنظيم البرلماني. وعمل على ضرب أي قيادة جدية تحاول تنظيمهم، أو تحاول تبني رؤية مناهضة[9].

وعلى صعيد مصادرة الأراضي وتهويد المكان، صادرت سلطات الدولة، منذ قيامها، الأغلبية الساحقة من الأراضي العائدة للفلسطينيين، وحولتها إلى أراضي الدولة، وذلك بهدف إلغاء إمكانية عودة اللاجئين الذين أُخرجوا من بلداتهم وقراهم تحت رحى الحرب، وإسكان القادمين من الخارج، وهم يهود طبعًا، مكانهم. سعت (إسرائيل) من وراء ذلك إلى تقليص الانتشار الجغرافي للفلسطينيين، ومنع إقامة بلدات عربية جديدة، ومنع توسع البلدات والتجمعات العربية تحت ذرائع مختلفة، وعدم إتمام الخرائط الهيكلية الخاصة بها، وتجاهل حاجات الجمهور العربي، وتقييد منح رخص البناء، ومنع إعادة إعمار القرى المهجرة[10].

وعلى الصعيد القانوني، عملت الدولة العبرية منذ البداية على إصدار القوانين التي تستهدف الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948، على صعيد الأرض والسكان والهوية معًا. فقد أصدرت منذ نشأتها القوانين التي تفتح الباب أمام هجرة اليهود إلى فلسطين، وفي نفس الوقت تمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. كما تسمح هذه القوانين بمصادرة أراضي الفلسطينيين وتهجيرهم منها، وفي نفس الوقت تفتح الباب أمام بناء المستوطنات والتجمعات والمدن اليهودية.

في المرحلة الأولى أصدرت الدولة العبرية 20 قانونًا تمزج بين (الترانسفير) و(الأبارتهايد)، بـرز مـن هذه القوانين قانون العودة لعام 1949، وقانون أملاك الغائبين لعام 1950، وقانون أملاك الدولة لعام 1951، وقانون أساس أراضي إسرائيل لعام 1960، وغيرها[11].

ثـم توالـت الحرب على الوجود الفلسـطيني من باب القانون، حتـى بلغت ذروتها في عهد حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، حيث رُصِد 66 قانونًا عنصريًّا، تسـتهدف هذه القوانين كل ما هو فلسـطيني، ويجمع بينها أنها غارقة في العنصرية بوضوح، وأن المعارضة اليسـارية اليهودية متواطئـة مع الحكومة اليمينيـة في طرح هذه القوانين والتصويت عليهـا. من بين هذه القوانين قانون منع لَم شـمل العائلات، وقانون حظر أذان المسـاجد، وقانون لجان القبول، الذي يعطي الحـق لليهود برفض سـكن مواطنين عـرب في منطقة ما، وهذا يعني حرمان الفلسـطينيين من السـكن في 70٪ مـن الأراضي المحتلـة عـام 1948. وهناك أخـيرًا قانون هدم المنـازل، الذي اسـتُدعي الكنيسـت للتصويت عليه بالقـراءة النهائية يوم 5/ 4/ 2017، رغـم عطلة الربيع، والذي يسمح بهدم عشرات المنازل العربية بحجة عدم الترخيص، من دون أن يكون للمحكمة صلاحية وقف ذلك[12].

صراع الهوية

اختلطـت الأوراق في المرحلـة التي أعقبت النكبة وقيام الدولـة العبرية عام 1948، حتى انتهاء الحكم العسـكري عام 1966، ثم تطوّر الوعي بالهوية منذ أوائل السبعينيات. ولا شك أن الفلسطينيين في الداخل تعرضوا لمحاولات (أسرلة) ممنهجة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبـة، وأن أرضهـم تعرضت لعمليات (تهويد) ممنهجة أيضًـا، وذلك بهدف تغيير هويتهم الفلسطينية، وطمس ثقافتهم العربية، ودمجهم في المجتمع اليهودي تدريجيًّا، وفي كل المجالات. ولا ينكر المعنيون أن هذه المحاولات نجحت قليلًا مع جزء يسير من هؤلاء الفلسطينيين، وهو التيار العربي الإسرائيلي الذي كان، قبل اندثاره، يقبل بهذا الاندماج، وربما يدعو له، لولا تطور الوعي بالهوية، وازدياد الشـعور القومي، ونشوء الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية في الداخل.

في البدايـة تصاعد الجـدل حول الهوية وتعريف الذات: هل نحن فلسـطينيون أو عرب أو إسرائيليـون؟ وهـل نحن عرب إسرائيل أو فلسـطينيو إسرائيـل؟ ولكل من هـذه التعريفات دلالات سياسـية مهمّـة، وربـما خطـيرة، تعكس رؤيـة هؤلاء الفلسـطينيين لأنفسـهم، والتي تـتراوح بـين الهوية الوطنيـة (فلسـطينيون)، والانتماء القومـي (عرب)، وحكم الأمـر الواقع (إسرائيليـون). ولكـن رغم هذه الدوامـة في المرحلة الأولى، إلا أن الفلسـطينيين، أو غالبيتهم العظمـى عـلى الأقل، ومنـذ أوائل السـبعينيات، حسـموا أمرهـم بأنهم عرب وفلسـطينيون، وليسـوا إسرائيليين إلا في جواز السفر وبطاقة الهوية، التي يحملونها بحكم الأمر الواقع الناتج عن حرب 1948.

اختلطت الأوراق في المرحلة التي أعقبت النكبة وقيام الدولة العبرية عام 1948 حتى انتهاء الحكم العسكري عام 1966 ثم تطوّر الوعي بالهوية منذ أوائل السبعينيات ولا شك أن الفلسطينيين في الداخل تعرضوا لمحاولات (أسرلة) ممنهجة من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة

ما بين 2002 و2007، أصدر الفلسطينيون في الداخل ثلاث وثائق عكست واقعهم السياسي، ورسمت تصورهم المستقبلي لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني، ومن ضمن ذلك الإصرار على الهوية العربية الفلسطينية. ورغم أن إصدار ثلاث وثائق في غضون خمس سنوات، لا يعكس الوحدة المطلوبة في الوسط العربي، إلا أنه يمكن الإشارة إلى هذه الوثائق لأنها جاءت بعد نقاشات معمقة وحوارات مركزة، شارك فيها الكثير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل، وشخصيات سياسية وجماهيرية وأكاديمية، لها حضورها في المجتمع الفلسطيني هناك، وتمثل كل التيارات السياسية فيه. ولأنها أيضًا وثائق حديثة تتجاوز دوامة الجدل الذي نشأ منذ أكثر من خمسين عامًا.

هذه الوثائق هي: (التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل)، الصادر عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية عام 2002، و(الدستور الديمقراطي) الصادر بمبادرة مركز عدالة/ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل عام 2007، و(وثيقة حيفا) الصادرة بمبادرة مركز مدى الكرمل/ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية عام 2007 أيضًا.

ما يهمنا هنا هو تأكيد هذه الوثائق الهويةَ العربية الفلسطينية، الذي يبرز في الكثير من نصوصها، ومنها على سبيل المثال:[13]

– نحن –العرب الفلسطينيين في إسرائيل– أهل الوطن الأصليون، ومواطنون في الدولة، وجزء من الشعب العربي الفلسطيني، والأمة العربية، والفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني. (وثيقة التصور المستقبلي)

– نحن أهل البلاد الأصليون، الذين تحوّلنا قسرًا إلى أقلية في وطننا، ولنا علاقة عضوية وتاريخية بالوطن... ونحن جزء حيّ ولا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني. (وثيقة التصور المستقبلي)

– إن فلسطين التاريخية هي الوطن ووحدة المكان... نحن جزء من هذا المكان الذي يصوغ وعينا ولغتنا الأدبية، ويبلور هويتنا. (وثيقة التصور المستقبلي)

– نحن –العرب الفلسطينيين– مواطنو دولة إسرائيل، نعيش في هذا الوطن منذ القدم، هنا وُلدنا، وهنا تجذرت وترعرعت أصولنا التاريخية، وهنا تطورت وازدهرت حياتنا القومية والثقافية، مُسهمين فاعلين في تطور الحياة والتاريخ الإنساني، كامتداد للأمة العربية والإسلامية، وكجزء لا يَتجزأ من الشعب الفلسطيني. (وثيقة الدستور الديمقراطي)

– نحـن أبناء وبنات الشـعب العربي الفلسـطيني، الباقـون في وطننا رغـم النكبة، والذين تحولنا قسرًا إلى أقلية في دولة إسرائيل... (وثيقة حيفا)

– نحن البقية الباقية من أصحاب الوطن الأصليين. (وثيقة حيفا)

وهكذا، فإن هذه النصوص واضحة في بيان الهوية الوطنية، التي يمكن تلخيص مرتكزاتها في الوثائـق الثـلاث بما يأتي: (1) القيم والحضارة الإنسـانية. (2) اللغـة والثقافة العربية. (3) الذاكرة الجماعية المستمَدّة من التاريخ الفلسطيني والعربي، ومن الحضارة العربية والإسلامية. (4) العلاقـة المتواصلـة بـالأرض والوطـن. (5) النضال المسـتمر لتأكيد الحق الفلسـطيني في البقاء على الأرض الفلسـطينية. (6) التواصل مع الشـعب الفلسـطيني في أماكن وجوده. (7) التواصل مع الأمة العربية[14].

إنّ بلورة هذه الهوية الوطنية أدّت إلى الاشتباك شبه اليومي مع الاحتلال، سياسيًّا وميدانيًّا. ولكن من المؤكّد أن حسـم هوية الفلسـطينيين أدّى دورًا مهمًّا في النضال ضد دولة الاحتلال، وكان العامل المهمّ في توجيه مسيرة الشعب الفلسطيني في الداخل نحو مواجهة الظلم والتمييز الذي تمارسـه الدولة ضدهم، ونحو بناء المواقف السياسـية الداعمة للحق الفلسـطيني بشكل عـام، والمتعلق بالقضية الوطنية برمتها، والتي تهدف في النهاية إلى إنهاء الاحتلال الذي حصل عام 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية.

وهذا بحدّ ذاته شكل رئيس ومهمّ في الصراع مع الاحتلال؛ لأنه ينطوي على استحقاقات ومطالبات من الدولة، أهمها الاعتراف بالهوية والحقوق الكاملة للفلسطينيين، ومنها حقهم في التواصل القومي والديني والثقافي والاجتماعي مع بقية أجزاء الشعب الفلسطيني، ومع جميع مركبات الأمتين العربية والإسلامية. وكذلك الاعتراف بهم بصفتهم مجموعة قومية أصلية، والتوقف عن سياسات التمييز ضدهم، مقابل تفضيل الأكثرية اليهودية. ومن هذه المطالبات اللافتة أن تعترف إسرائيل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم (194)، والاعتراف بمسؤوليتها عن جرائم النكبة والاحتلال، والغبن التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني [15].

المكونات السياسية لفلسطينيي الداخل

نشأت في الأوساط العربية في الأراضي المحتلة عام 1948 تيارات سياسية وأيديولوجية عديدة، ضم كل منها عدة أحزاب وحركات سياسية. وقد شهد التنظيم السياسي لهؤلاء الفلسطينيين، وعبر مراحل عديدة، تقلبات كثيرة، تمثلت باندثار أحزاب وانقسام أخرى. يمكن تقسيم هذه التيارات إلى أربعة أقسام، هي: التيار اليساري الشيوعي، الذي تتصدره اليوم الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بعد انفصال الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي أصبحت غالبية أعضائه من اليهود. والتيار القومي الوطني، الذي يبرز فيه اليوم التجمع الوطني الديمقراطي، إضافة إلى حركة أبناء البلد، والحزب الديمقراطي العربي، والحزب العربي للتغيير. والتيار الإسلامي، الذي يقتصر على الحركة الإسلامية، التي انقسمت إلى جناحين عُرفا بالجناح الشمالي والجناح الجنوبي، وذلك بسبب الاختلاف حول المواقف السياسية. وأخيرًا التيار العربي الإسرائيلي، الذي لم يعد حاضرًا اليوم بسبب مواقفه الداعية إلى الاندماج في الدولة ومؤسساتها، ومهادنة سياساتها، والانخراط في الأحزاب اليهودية، وربما يكون هذا التيار قد اندثر بعد عام 1981، بسبب تطور الوعي الذاتي بالهوية والانتماء القومي للفلسطينيين في الداخل.

لا شك أن التيارات والأحزاب السياسية والأيديولوجية تؤدّي دورًا مهمًّا في توجيه الرأي العام، والتأثير في أنماط التفكير لدى المواطنين، وخاصة الشباب، وتشكيل التصورات المختلفة في المجتمع، حول القضايا السياسية والاجتماعية التي تواجه الأفراد والمجموعات. ولا شك أن كلّ ذلك سيترك آثاره الواضحة في تصورات المواطنين والرأي العام، بشأن ماهية العلاقة مع الدولة، التي هي في الغالب علاقة مواجهة بسبب سياسات الدولة تجاههم، وهي سياسات عنصرية في الغالب؛ بمعنى أن الأفكار السياسية والأيديولوجية ستترك آثارها في الفلسطينيين بشأن المواجهة/ الصراع مع دولة الاحتلال، سواء فيما يتعلق بالوضع الداخلي للفلسطينيين، وخاصة قضايا المساواة والحقوق، أم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والمسألة الوطنية.

ويمكن توضيح هذه الآثار كما يأتي:

نشأت في الأوساط العربية في الأراضي المحتلة عام 1948 تيارات سياسية وأيديولوجية عديدة ضم كل منها عدة أحزاب وحركات سياسية وقد شهد التنظيم السياسي لهؤلاء الفلسطينيين وعبر مراحل عديدة تقلبات كثيرة تمثلت باندثار أحزاب وانقسام أخرى

– تمكّن التيار اليساري والشيوعي حتى ثمانينيات القرن الماضي من جذب انتباه الفلسطينيين أكثر من التيارات الأخرى، وذلك لسببين: أولًا لأنه يعمل بوصفه حزبًا شرعيًّا ويحظى بتمثيل في الكنيست، وثانيًا بحكم نشاطه ومواقفه بوصفه حزبًا معارضًا، يرفض الطابع الصهيوني للدولة، ويدافع عن حقوق الفلسطينيين، ويعارض مجمل المواقف والسياسات الإسرائيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويطالب بعودة اللاجئين، والتوقف عن مصادرة الأراضي، وتحقيق السلام مع الدول العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية بناء على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947. ولكن في المقابل، يدعو هذا التيار إلى التعايش العربي– اليهودي والفلسطيني– الإسرائيلي، ويقيم تنظيمه على أساس عربي يهودي، حيث يضم في صفوفه عربًا ويهودًا، الأمر الذي ترفضه التيارات القومية والإسلامية[16].

– يستلهم التيار القومي جوهر أيديولوجيته من مبادئ الحركة القومية العربية بوجه عام، والفلسطينية بوجه خاص، ويقوم تنظيمه على أساس قومي عربي مناهض لإسرائيل. وهو يرفض النظام الإسرائيلي ووجود دولة إسرائيل بحد ذاته، ويطالب بتغيير الوضع العام في المنطقة بهدف الوصول إلى دولة ديمقراطية علمانية على كامل تراب فلسطين الانتدابية. يتبنى التيار القومي شعار (دولة لكل مواطنيها)، وذلك في معرض رفضه لتمييز الأكثرية اليهودية على الأقلية العربية أصحاب الأرض الأصليين. كما يعتقد هذا التيار أن الفلسطينيين في الداخل لا يختلفون عن باقي أبناء شعبهم الفلسطيني، ومن ثَمّ فإن هذا الموضوع هو الذي سيقرر مصيرهم في المستقبل. علمًا أن التيار القومي بدأ في الفترة الأخيرة بتغيير لهجته الحادة تجاه هذه القضايا[17].

– يؤكد التيار الإسلامي على المكون الديني الإسلامي لهوية فلسطينيي الداخل، من دون التنكر لباقي مكونات هذه الهوية، مثل كونهم عربًا فلسطينيين، ومواطنين في دولة (إسرائيل)، مع اختلاف كبير بين جناحي الحركة الإسلامية في الشمال والجنوب، حيث يُتَّهم الجناح الشمالي بتبني مواقف سياسية قريبة من حركة حماس، الرافضة لدولة إسرائيل أصلًا، بينما يُتَّهم الجناح الجنوبي بمسايرة النظام الإسرائيلي، والقبول بالمواطنة الإسرائيلية، والتي تجلت بالمشاركة في انتخابات الكنيست[18].

بتأثير هذه التيارات السياسية، مرّ الفلسطينيون في الداخل بعملية تسييس كبيرة، يمكن اعتبار الصراع بين المدني والوطني هو محورها المركزي، أي الصراع بين كونهم مواطنين في دولة (إسرائيل)، وبين كونهم جزءًا من الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية. وبفعل المواقف السياسية للحركات والأحزاب السياسية، تباينت توجهات الرأي العام بين هؤلاء

الفلسطينيين تجاه القضايا السياسية المختلفة، مثل الموقف من الدولة العبرية، والعلاقة معها من ناحية، ثم العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية وما يتعلق بها من ناحية ثانية، كالموقف من عملية السلام والمفاوضات، وحق العودة، والانتفاضات الفلسطينية ومقاومة الاحتلال، وأخيرًا حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، وغير ذلك. ورغم تباين وجهات النظر تجاه بعض القضايا الوطنية، إلا أن مسألة رفض الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، أصبحت من المسائل التي يُجمع عليها الفلسطينيون في الداخل[19].

ونتيجة ذلك، تباينت وجهات النظر تجاه الصراع مع الاحتلال، والأدوات المناسبة في هذا الصراع، وتراوحت بين النضال السياسي المشروع من الدولة، كتشكيل الأحزاب والمؤسسات، والمشاركة في انتخابات الكنيست والسلطات المحلية، وبين المقاومة الشعبية والميدانية، كالمظاهرات والاحتجاجات، القانونية وغير القانونية، وربما المقاومة المسلحة.

المواجهة مع الاحتلال

يناضل الفلسطينيون في الداخل، ويواجهون الاحتلال على صعيدين أساسيين: الأول ضد التمييز الذي تمارسه الدولة تجاههم، في الحقوق والميزانيات والسلطات المحلية والتعليم وغيرها، والثاني على صعيد القضية الوطنية، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية.

يستخدم الفلسطينيون في هذه المواجهة أدوات متاحة أمامهم، كالمشاركة في انتخابات الكنيست، والتنظيم القطري من خلال السلطات المحلية. كما يلجأون إلى الفعاليات والاحتجاجات على أنها أدوات قد تسمح بها السلطات وقد تقمعها. وهناك أخيرًا المقاومة المباشرة، التي ينفذها في الغالب أفراد أو مجموعات صغيرة، والتي تعني المواجهة الحقيقية مع الاحتلال، بما في ذلك العمل العسكري، والخلايا المسلحة، وتقديم المساعدة للمقاومة.

أولًا: المشاركة السياسية في الكنيست

يؤمن جزء كبير من فلسطينيي الداخل بالنضال السياسي عبر الكنيست، ويتمثل ذلك في مشاركة الأحزاب السياسية العربية، وبعض العرب في الأحزاب اليهودية، في انتخابات الكنيست، ثم النضال من خلال عضوية الكنيست، على صعيد المطالبة بالمساواة، وبحقوق العرب الفلسطينيين في كل المجالات، وكذلك على الصعيد الوطني المتمثل في المواقف السياسية الداعمة للحق الفلسطيني والدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال. يرى هذا الفريق أن العمل من خلال الكنيست يقوّي الصوت العربي في وجه التمييز والاضطهاد اللذين يعانيهما العرب، ويعزز النضال الفلسطيني في الداخل، ويفرض أجندة الفلسطينيين هناك، ويفضح وجه (إسرائيل) القبيح.

ولكن في المقابل، هناك من يرفض هذه المشاركة ولا يؤمن بها، وبخاصة الجناح الشمالي من الحركة الإسلامية، الذي يقوده الشيخ رائد صلاح، وكذلك حركة أبناء البلد، المقربة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وذلك انطلاقًا من أن المشاركة تعني الاعتراف بدولة

(إسرائيل)، والتنازل عن سؤال الشرعية، مقابل إنجازات ضئيلة جدًّا، حيث أثبتت التجارب أنـه لا تأثـير للأحزاب العربية داخل الكنيسـت، لا في إطار سَـنّ القوانين من قبل الكنيسـت، ولا في إطار اتخاذ القرارات من قبل الحكومة؛ وذلك لأن السياسـات العامة داخل الكنيسـت تقررها الأغلبية اليهودية التي تتصرف بعنصرية تجاه العرب، وتمارس سياسة التمييز والإقصاء تجاههم، وتتعامل معهم على أن (إسرائيل) هي دولة اليهود، ومن ثَمّ فإن الكنيست ليست أكثر من منصة احتجاج، ومنبر للتعبير السياسي، وأن المشاركة هي عملية تجميل لإسرائيل، وتبييض لديمقراطيـة مزيّفـة، ومشـاركة في مسرحية الديمقراطيـة الإسرائيلية[20]. أو هي -كما يسـميها الشيخ رائد صلاح- معركة وهمية تستنزف الطاقات العربية، وتمزق طموحات العرب، وذلك بسـبب الإجمـاع اليهودي الصهيوني المبني على أسـس عنصرية من جهة، والسياسـات المفرّطة للقيادات العربية في الداخل من جهة ثانية[21].

وهنـاك مـن يدعـو إلى مقاطعـة انتخابـات الكنيسـت، لا لأسـباب أيديولوجيـة، بل على أنـه فعل سـياسي من نوع آخـر، وهو أن المشـاركة البرلمانية أعاقـت التفكير في بدائل سياسـية أخرى، واسـتنفذت الطاقات السياسـية والفكرية، من دون طائلـة تُذكر، ومن دون إنجازات حقيقية[22].

يُذكـر في هذا الصدد أن نسـبة تصويت الجمهـور العربي تختلف مـن انتخابات إلى أخرى، ولكـن مـا يميز هذه المشـاركة هو اسـتمرار هبـوط هذه النسـبة منذ عـام 1973، وذلك لعدة أسـباب تتعلق بالسياسـات الإسرائيلية، وضعف الأحزاب العربية، وتراجع الاقتناع بجدوى المشـاركة. كان أدنى مشـاركة في انتخابات عام 2003، التي أعقبت استشـهاد 13 مواطنًا من فلسـطينيي الداخـل على أيدي قوات الشرطة الإسرائيلية، وذلك في أثنـاء ما عُرف بهَبَّة أكتوبر عام 2000 تأييدًا للانتفاضة الفلسـطينية، ثم اجتياح الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية وإعادة احتلالهـا عـام 2001 .[23] الأمـر الذي يؤكد حضـور تأثير البعـد الوطني في قـرارات المواطن الفلسطيني في الداخل.

أما أعلى نسـبة مشـاركة من قبل الجمهور العـربي فكانت عام 2015، وذلك بعد تشـكيل القائمـة العربيـة المشـتركة، التـي ضمت كلًّا من التيـار اليسـاري والقومي، وجزءًا مـن التيار الإسـلامي، ولذا حظيت بثقة الجمهور المؤيد للعمل من خلال الكنيسـت، مما رفع نسـبة هذه المشاركة إلى أكثر من نصف الناخبين العرب، وحصلت القائمة العربية المشتركة على 13 مقعدًا مـن مقاعد الكنيسـت البالغ عددها 120 مقعدًا. ومع أن هـذه النتيجة تضع القائمة العربية في المرتبة الثالثة في الكنيست العشرين لعام 2015، إلا أن سؤال الجدوى لايزال قائمًا، حتى لدى من يؤيدون هذه المشاركة.

كـما يُذكـر أن بعـض الأعضاء العرب في الكنيسـت شـاركوا مـن خلال أحـزاب يهودية، كأحزاب العمل والليكود وميرتس والحزب الشـيوعي الإسرائيلي. ويُشـار أيضًا إلى المشـاركة

الدائمة من قبل الدروز في الداخل، وذلك من خلال أحزاب يهودية أيضًا. وإضافة إلى أن هذه المشاركة ترفضها الأحزاب العربية، فإن تأثيرها لصالح القضايا العربية يكاد يكون معدومًا.

ثانيًا: التنظيم السياسي القُطري

تمكن الفلسطينيون في الداخل وخلال (سنوات اليقظة) من تشكيل قيادة سياسية للجمهور العربي على المستوى القطري. تمثلت هذه القيادة في إطارين: الأول هو اللجنة القُطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، التي أُسِّست عام 1974 بهدف النضال على صعيد البلديات والحكم المحلي، وبخاصة من أجل الحصول على المخصصات المالية للسلطات المحلية العربية، والخدمات التي تستحقها، حيث تعاني تمييزًا واضحًا ضدها مقارنة بمثيلاتها اليهودية. ثم تطور دورها إلى السياق الوطني والسياسي بعد أحداث يوم الأرض في 30/ 3/ 1976، التي أصبحت إحدى المناسبات الوطنية على المستوى الفلسطيني برمته، وأصبحت اللجنة تقود الفعاليات الميدانية ضد سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي. والإطار الثاني هو لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب (إسرائيل)، والتي أُسّست بعد حرب لبنان عام 1982، حيث تضم هذه اللجنة رؤساء السلطات المحلية العربية، وأعضاء الكنسيت العرب، وممثلي الحركة الإسلامية وحركة أبناء البلد اللتين تقاطعان انتخابات الكنيست، وممثلين عن الطلبة الجامعيين والثانويين والفلسطينيين في المدن المختلطة. أصبحت هذه اللجنة بمثابة قيادة سياسية للفلسطينيين في الداخل، وبخاصة أنها تضم كل التيارات السياسية. إلا أن لجنة المتابعة، وبعد دور قيادي مهمّ على صعيد الفعاليات الجماهيرية، بدأت مكانتها السياسية والجماهيرية تتدهور منذ بداية التسعينيات، وذلك بسبب الخلافات الحادة بين القيادات السياسية والحزبية المكونة لها، وغياب إستراتيجية موحدة تنظم عملها[24].

يناضل الفلسطينيون في الداخل ويواجهون الاحتلال على صعيدين أساسيين: الأول ضد التمييز الذي تمارسه الدولة تجاههم، في الحقوق والميزانيات والسلطات المحلية والتعليم وغيرها والثاني على صعيد القضية الوطنية وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية

بشكل عام، لا يختلف الفلسطينيون في الداخل، بتياراتهم السياسية المختلفة، حول المشاركة في تشكيلات هذه القيادة، سواء المشاركة في لجنة المتابعة العليا، أم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، إذ إن المعارضين للمشاركة في انتخابات الكنيست لا يعارضون المشاركة في انتخابات السلطات المحلية؛ لأن الأخيرة في نظرهم هي انتخابات خدماتية، ولا يترتب عليها مواقف سياسية.

لا شك أن العمل الوطني من خلال السلطات المحلية ولجنة المتابعة، يحقق للفلسطينيين العديد من الحقوق والخدمات، التي لا يمكن أن تتم بأدوات غير عربية، وذلك على صعيد الميزانيات والخدمات، والمدارس والتعليم، والقضايا الاجتماعية، وحتى المواقف السياسية

والوطنية، لدرجة أن المواطن يلمس بعض الإنجازات على أرض الواقع، بشكل يفوق ما يمكن أن يلمسه عبر الكنيست المحكومة بالأغلبية اليهودية.

ثالثًا: الفعاليات والاحتجاجات الميدانية

والمقصود بذلك المظاهرات والاحتجاجات خارج الأطر الرسمية في الكنيست والسلطات المحلية. تنظم الأحزاب والحركات السياسية هذه الفعاليات على مستوى جماهيري. أحيانًا تتزامن هذه الفعاليات مع مناسبات معينة، كذكرى يوم الأرض في 30/ 3 من كل عام، وأحيانًا تأتي في سياق أحداث معينة، كدعم انتفاضات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الانتفاضة الأولى عام 1987، والثانية عام 2000، والتي بلغت ذروتها في هَبّة أكتوبر 2000، التي استشهد فيها 13 فلسطينيًّا على أيدي قوات الشرطة الإسرائيلية.

نظم الفلسطينيون في السنوات الأخيرة مثل هذه الفعاليات تجاه قضايا معينة، مثل رفْض فكرة يهودية الدولة، والجدار العنصري الذي تقيمه (إسرائيل) بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وغيرها. لكن الحدث الأبرز، الذي وحّد الفلسطينيين في الداخل، كان الاحتجاج على مشروع برافر في أواسط عام 2013، الذي يهدف إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي العربية في النقب. كانت الاحتجاجات عنيفة وصلت إلى حدّ التصادم مع قوات الأمن والشرطة، وأسفرت عن عشرات حالات الاعتقال والإصابات، وقد تمكنت المؤسسات العربية في الداخل من رفع قضية النقب إلى المحافل الدولية[25].

بشكل عام، شكّلت أحداث يوم الأرض نقطة تحول مهمّة جدًّا في النشاط الاحتجاجي للفلسطينيين في الداخل. ولا يمكن لأي متابع أن ينكر دور مثل هذه الاحتجاجات في تحقيق إنجازات معينة، أو وقف قرارات إسرائيلية معادية. من الأمثلة على ذلك احتجاجات يوم الأرض السنوية التي قلّصت عمليات مصادرة الأراضي العربية، وأوقفت خطط التهويد الكبيرة، وانتفاضة الروحة في أيلول 1998، التي منعت إغلاق أراضي عربية في وادي عارة وتحويلها إلى منطقة عسكرية مغلقة، وأحداث أم السحالي عام 1999، التي منعت هدم بيوت عربية، وغير ذلك[26].

في هذا السياق، يرى الشيخ رائد صلاح أن الجماهير العربية فقدت الثقة بالأداء البرلماني والأداء القضائي، وأن الرصيد الأهم لأي أداة سياسية هو النضال الجماهيري. واقترح مشروعًا سمّاه (مشروع المجتمع العصامي)، الذي يقوم على عدّة عناصر في مواجهة الاحتلال، ترتكز على استثمار الأرض ورأس المال والقدرات العلمية، والمؤسسات والسلطات المحلية، والإمكانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال نضال جماهيري فاعل[27].

رابعًا: المقاومة المباشرة

قام بعض الفلسطينيين في الداخل بدور نضالي من نوع آخر، لا علاقة له بالسياسة والانتخابات والأحزاب، وإنما من خلال المواجهة المباشرة مع الدولة، سواء كانت مواجهة

جماهيرية مع قوات الأمن والشرطة الإسرائيلية، أم من خلال أفراد أو مجموعات صغيرة قامت بأعمال مقاومة مسلحة، أو استعدت لذلك.

لا شك أن هذه المقاومة محدودة من حيث حجمها في الوسط العربي، وأن الذين يؤمنون بها والمستعدين لها هم قلة قليلة من فلسطينيي الداخل. فبحسَب استطلاع للرأي العام أجراه مركز مدى الكرمل عام 2009 حول أفضل الطرق لإنهاء الاحتلال، يرى 6٪ من فلسطينيي الداخل أن الانتفاضة والمقاومة هي أفضل الطرق لإنهاء الاحتلال[28]. قد يعود ذلك لاعتبارات عديدة، أهمها الظروف والبيئة السياسية التي يمرّ بها هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، وانتقال مركز المواجهة مع الاحتلال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1967، والأمر الواقع الذي رُسِّخ في الأراضي المحتلة عام 1948، وربما الإهمال الذي تعرض له الفلسطينيون في الداخل من قبل القيادة الفلسطينية.

ومع ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات التي لا تخلو من دلالات معينة، مثل:

– بعد انتهاء الحكم العسكري عام 1966 وحرب حزيران 1967، ازدادت مشاركة فلسطينيي الداخل في العمليات النضالية التي قامت بها حركات فلسطينية، فمنذ انتهاء الحرب وحتى تموز 1970 أدانت المحاكم الإسرائيلية 120 فلسطينيًّا من الداخل بتهم أمنية، واعتقلت 27 آخرين اعتقالًا إداريًّا. وما بين1967 حتى 1973 اعتقل وحوكم بتهم أمنية حوالي 320 عربيًّا[29].

– بلغت الذروة في أحداث يوم الأرض 30/ 3/ 1976، حيث تصرف العرب لأول مرة على شكل شعب منظم ومجموعة قومية واحدة. إنّ أحداث يوم الأرض جاءت تتويجًا لتحركات ونضالات جماهيرية طويلة تكثفت بشكل خاص في الشهور التسعة التي سبقت يوم 29/ 2/ 1976، وهو اليوم الذي قامت فيه السلطات الإسرائيلية بمصادرة نحو 21 ألف دونم من أراضي عدد من القرى العربية في الجليل الأوسط، منها: عرابة وسخنين ودير حنا وعرب السواعد وغيرها؛ لإقامة المزيد من المستوطنات اليهودية في نطاق مخطط تهويد الجليل[30].

– برزت مجموعة مسلحة عُرفت باسم (أسرة الجهاد)، وهي منظمة سرية شبه عسكرية أُسِّست عام 1979 بقيادة فريد أبو مخ من بلدة باقة الغربية، وهي تضم مجموعة من الشبان أُطلق عليهم اسم (التائبون). دعوا إلى تحرير فلسطين بالجهاد المسلح بما في ذلك الحرب الاقتصادية، ونُسبت إليهم عمليات حرق ممتلكات يهودية وحيازة أسلحة ومتفجرات. حُكِم فريد أبو مخ بالسجن لمدة 10 سنوات، ومن بين قادتها الشيخ عبد الله نمر درويش الذي حُكِم بالسجن لمدة 5 سنوات، والذي يُعَدّ مؤسس الحركة الإسلامية في الداخل[31].

– كما برز في هذا السياق ما عرف بهَبّة أكتوبر 2000، التي حصلت فيها المواجهات العنيفة بين الجماهير العربية وقوات الأمن والشرطة الإسرائيلية، وأسفرت عن استشهاد 13 مواطنًا

فلسطينيًّا من الداخل. وقد جاءت هذه المواجهات تأييدًا للانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت في 29/ 9/ 2000.

– بحسَب موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، يوجد الآن حوالي 70 أسيرًا من فلسطينيي الداخل في السجون الإسرائيلية، يقضون أحكامًا بالسجن، يصل بعضها إلى السجن المؤبد، حتى إن أقدم أسير فلسطيني في السجون الإسرائيلية، وهو الأسير كريم يونس، الذي اعتقل عام 1983، أي منذ 34 عامًا، هو من الداخل الفلسطيني، وتحديدًا من قرية عارة في المثلث الشمالي من فلسطين المحتلة عام 1948 .[32]

– مع أن الملاحقة الأمنية تستهدف الجمهور العربي بشكل عام، إلا أن الأمر وصل إلى حظر الحركة الإسلامية/ الجناح الشمالي بقيادة الشيخ رائد صلاح، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، وحظر جميع نشاطاتها، واعتقال قادتها، وإغلاق مؤسساتها، ومصادرة أموالها. كما أن حزب التجمع الوطني الديمقراطي تعرض في منتصف عام 2016 إلى حملة مداهمات واعتقالات واسعة طالت العشرات من قيادات الحزب وكوادره، بحجة مخالفة قانون الأحزاب. وفي هذا السياق اعتُقِل عضو الكنيست باسل غطاس بتهمة تهريب هواتف نقالة للفلسطينيين في السجون الإسرائيلية[33].

– تعاطف كثير من فلسطينيي الداخل مع انتفاضات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967، وقد ترجم بعضهم هذا التعاطف إلى مساعدات مباشرة وخاصة لأسر الشهداء والأسرى، من خلال مؤسسات إغاثية نشأت لهذا الغرض. في هذا السياق، شنت سلطات الاحتلال حملة واسعة ضد الحركة الإسلامية/ الجناح الشمالي في الداخل صبيحة يوم 13/ 5/ 2003، شملت اعتقال العديد من قياداتها، وإغلاق بعض مؤسساتها، بتهمة تقديم الدعم لحركة حماس، وتقديم التبرعات المالية لأهالي الشهداء الفلسطينيين، ومساعدة (الإرهاب)[34] .

– أسهم فلسطينيو الداخل، وبخاصة أبناء الحركة الإسلامية، في إعمار المسجد الأقصى على الصعيدين المعنوي والمادي. فعلى الصعيد المعنوي نظمت الحركة برامج تسيير الحافلات اليومية من مختلف المناطق المحتلة عام 1948 إلى المسجد الأقصى، لإثبات الحضور اليومي، واستمرار ارتباط المسلمين بالمسجد، وحقهم فيه. وعلى الصعيد المادي رمّمت الحركة العديد من مباني المسجد، وبخاصة المصلى المرواني الذي كان مهجورًا، ولكنه اليوم أصبح أحد المعالم الرئيسة في المسجد. ولأن هذا الدور رافقه صراع شديد مع الاحتلال، فإننا ندرجه في سياق المقاومة المباشرة.

– وفي الأيام الأخيرة، وكمثال على استمرار هذه الروح، كشف جهاز الشاباك الإسرائيلي في بداية شهر حزيران/ يونيو 2017، عن اعتقال خلية مكونة من 7 شبان فلسطينيين من بلدة جلجوليا في المثلث الفلسطيني المحتل عام 1948، بتهمة التخطيط لاغتيال ضابط إسرائيلي ردًّا على اغتيال (إسرائيل) مازن فقها القائد في حركة حماس في غزة في 24/ 3/ 2017 .[25]

الخيارات المستقبلية لفلسطينيي الداخل

لم تتطرق الاتفاقيات التي عُقدت بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1993 إلى مستقبل هذا الجزء المهمّ من الشعب الفلسطيني، كما أن (إسرائيل) تعدّ هذا الموضوع مسألة داخلية تخصها هي، والقيادة الفلسطينية لم تطرح هذا الموضوع في أي جولة من جولات التفاوض مع الجانب الإسرائيلي، والفلسطينيون أنفسهم ليس لديهم تصور موحّد حول مستقبلهم في أي حلّ سياسي محتمَل؛ لذلك فإن كل ما طُرِح في هذا السياق هو مجرد تصريحات شخصية، أو بالونات اختبار، ليست لها أجندة حقيقية، سواء ما قيل عن حكم ذاتي، أم نقل بعض الفلسطينيين، ضمن مشروع تبادل الأراضي، إلى الدولة الفلسطينية التي يمكن أن تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو دمج الفلسطينيين في المجتمع الإسرائيلي، أو غير ذلك من (الفقاعات).

وفي السنوات الأخيرة، التي تميزت بسيطرة اليمين، بقيادة نتنياهو، على منظومة الحكم في (إسرائيل) منذ عام 2009، ومعه اليمين المتطرف، ازداد الموضوع تعقيدًا، ولاسيّما بعد تصاعد الحديث عن مطالبة (إسرائيل) للفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة، وطرْح مشروع قانون أساسي: "(إسرائيل) دولة قومية للشعب اليهودي" عام 2016 في الكنيست، إذ إن أول آثار هذا التوجه سينعكس على الفلسطينيين في الداخل.

لا شك أن عدة اعتبارات مهمّة هي التي ستحدّد مكانة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، أهمها ثلاثة اعتبارات، هي: النظام السياسي القائم في (إسرائيل)، والصراع

الفلسطيني الإسرائيلي، وموقف الفلسطينيين أنفسهم. في ظل هذه البيئة التي تختلط أوراقها، يمكن مناقشة الخيارات المستقبلية الآتية:[36]

أولًا: منْح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًّا في ظل دولة يهودية ديمقراطية، أي الاعتراف بأن (إسرائيل) هي دولة يهودية ديمقراطية، تمنح الأقلية العربية فيها حكمًا ذاتيًّا ضمن هذه الدولة. يأتي هذا الخيار لتتخلص الدولة العبرية من الخطر الديموغرافي الذي يشكله العرب الفلسطينيون فيها، على حدّ زعمها. قد يكون هذا الخيار مقبولًا للنقاش من قبل الفلسطينيين أنفسهم والقيادة الفلسطينية، مع ما ينطوي على خطورة الإقرار بيهودية (إسرائيل)، ومع استحالة أن تكون (إسرائيل) ديمقراطية في ظل سياساتها العنصرية في الداخل المحتل عام 1948، وسياساتها الاحتلالية في الأراضي المحتلة عام 1967.

ثانيًا: استمرار الوضع الحالي، مع المضي قدمًا في ترسيخ يهودية الدولة، واستمرار التمييز ضد الفلسطينيين، وهو خيار يعني تدهور وضع هؤلاء الفلسطينيين على مستوى الحقوق والوضع الداخلي، وكذلك على المستوى الوطني والقضية الفلسطينية، وبخاصة فيما يتعلق بيهودية الدولة.

في السنوات الأخيرة، التي تميزت بسيطرة اليمين، بقيادة نتنياهو على منظومة الحكم في (إسرائيل) منذ عام 2009 ومعه اليمين المتطرف ازداد الموضوع تعقيدًا ولاسيّما بعد تصاعد الحديث عن مطالبة (إسرائيل) للفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة

ثالثًا: تبادل جزء من الأراضي والسكان مع الدولة الفلسطينية المحتملة في الضفة الغربية. يأتي هذا الخيار أيضًا على خلفية الخطر الديموغرافي المزعوم، ولكن فرصه تتلاشى من الجانب الإسرائيلي نفسه؛ بسبب الاعتبارات الأمنية، ومن الجانب الفلسطيني بسبب رفْض فكرة ضم التجمعات الاستيطانية من الضفة الغربية إلى (إسرائيل)، وبسبب رفْض الفلسطينيين أنفسهم لفكرة مقايضتهم مقابل المستوطنين، فالفلسطينيون هم سكان أصليون، يعيشون على أرضهم الأصلية، بينما المستوطنون غرباء يعيشون على الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أن فرص هذا الخيار ضعيفة في ظل تراجع فرص حل الدولتين، حيث ترسخ السياسات الإسرائيلية أمرًا واقعًا غير مقبول على الفلسطينيين، وينتهك كل ما قررته قرارات المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة.

رابعًا: منْح الفلسطينيين المساواة الكاملة مع اليهود في ظل حلّ "(إسرائيل) دولة لكل مواطنيها". ومع أن بعض الأحزاب العربية تطالب بهذا الخيار، مثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي، إلا أن فرص نجاح هذا الخيار بعيدة؛ بسبب تصاعد التطرف اليميني في (إسرائيل)، الذي يرفض مطلقًا أي مساواة مع العرب، وينادي بالمضي في مشروع الدولة اليهودية.

خامسًا: الاعتراف بالهوية القومية والوطنية للفلسطينيين في الداخل، في ظل حلّ (دولة ثنائية القومية). ومع وجود أنصار لهذا الحل من العرب واليهود، إلا أن فرص نجاح هذا

الخيار، مثلها مثل الخيار السابق، بعيدة أيضًا، بسبب تصاعد التطرف اليميني في (إسرائيل)، الذي يرفض مطلقًا أي مساواة مع العرب، وينادي بالمضي في مشروع الدولة اليهودية.

سادسًا: دمْج الفلسطينيين في الداخل في الحلّ المحتمَل، بضم الضفة الغربية إلى دولة (إسرائيل)، وهذا يعني إقامة دولة واحدة، هي دولة (إسرائيل)، على كامل أرض فلسطين التاريخية، باستثناء قطاع غزة الذي انسحبت منه (إسرائيل) عام 2005. يأتي هذا الخيار بوصفه حلًّا يمكن أن تفرضه (إسرائيل) في ظل إخفاق أي حلّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومع وجود تفاصيل عديدة لهذا الخيار على الصعيديْن السياسي والمدني، إلا أن بعض الاعتبارات، وبخاصة الدولية والإقليمية، قد تحول دون الوصول إليه، إلا في ظروف قد تتميز بيمينية إسرائيلية مبالَغ فيها، وضعف فلسطيني إلى أقصى درجاته، وصمت دولي مطبق.

خاتمة

بعد هذا الاستعراض للخيارات المحتملة، لا بدّ من التذكير بأن أيًّا منها لا يمكن تحقيقه بمعزل عن ثلاثة اعتبارات سبق ذكرها، وهي: النظام السياسي القائم في (إسرائيل)، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وموقف الفلسطينيين أنفسهم. بمعنى أن الفلسطينيين يقفون أمام ثلاثة تحديات، هي: سياسات الدولة تجاههم، وعلاقتهم بالحركة الوطنية الفلسطينية، ومدى تماسك قياداتهم ونخبهم السياسية.

كما لا بد من الإشارة إلى أن بعض الخيارات قد يفرضها الاحتلال، وبعضها يرتبط بالحلّ النهائي للقضية الفلسطينية، وبعضها عفا عليه الزمن، ولكن في كلّ الحالات لا بدّ أن يقرّر الفلسطينيون في الداخل مصيرهم وموقفهم من أي خيار مفروض أو متّفق عليه، لأنّ قراراهم سيؤثّر في مدى تطبيق الخيار في الحالتين. والوضع اليوم، سواء عند الفلسطينيين أنفسهم، أم على المستوى الدولي، لم يعد كما كان عام 1948، أو 1967، حيث إنّ المتغيرات الداخلية والدولية ستؤدّي دورها.

كما أن استعراض الأدوات النضالية التي يستثمرها الفلسطينيون في الداخل، والنتائج التي يمكن تحقيقها في الصراع مع الاحتلال، تشير إلى محدودية التأثير السياسي من خلال منبر الكنيست؛ بسبب الأكثرية اليهودية التي تَسنّ القوانين وتتّخذ القرارات من منطلقات عنصرية، تستطيع فرْض رؤيتها تحت ذريعة الديمقراطية. وفي المقابل، يبدو أن الفعاليات الميدانية، والسلوك الاحتجاجي، لهما تأثيرات إيجابية على صعيد خلْق رأي عام محلّي، قادر على إجبار الدولة على اتخاذ قرارات، أو منع اتخاذ قرارات، تخصّ الفلسطينيين أنفسهم.

ليس هناك سيناريو حاسم، ولا حلّ حتمي، فقد أثبت الفلسطينيون في الداخل أنهم ليسوا طرفًا جانبيًّا أو هامشيًّا، وأن الصراع مع الاحتلال لا يتعلق بأرض مصادرة هنا، أو مخصصات مالية هناك، بل هو صراع يتعلق بالهوية والوجود والمستقبل، ويعتمد على محددات عديدة، في مقدمتها رؤية الفلسطينيين في الداخل لأنفسهم.

الهوامش والمصادر :

1. المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، 2016.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2017، ص248.
3. المرجع السابق، ص246.
4. دليل إسرائيل العام 2011، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2011، ص315.
5. د. أسعد غانم، تحدي الهيمنة الإشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، رام الله، 2005، ص29.
6. المرجع السابق، ص30.
7. المرجع السابق، ص31.
8. د. أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، رام الله، 2009، ص32 - 38.
9. للتفاصيل انظر دليل إسرائيل العام 2011، مرجع سابق، ص322.
10. المرجع السابق، ص325.
11. د. أسعد غانم ومهند مصطفى، مرجع سابق، ص115.
12. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، التقرير الإستراتيجي 2017، ص237– 243.
13. خليل نخلة، مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، رام الله، 2008، ص29.
14. المرجع السابق، ص30.
15. المرجع السابق، ص31.
16. د. أسعد غانم، مرجع سابق، ص52.
17. المرجع السابق، ص59.
18. المرجع السابق، ص80.
19. د. عزيز حيدر، الفلسطينيون في إسرائيل في ظل اتفاقية أوسلو، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص200.
20. جدوى مشاركة الأحزاب العربية في انتخابات الكنيست، موقع الجزيرة نت، 2015/3/12، http:// /www.aljazeera.net
21. د. أسعد غانم ومهند مصطفى، مرجع سابق، ص292.
22. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، التقرير الإستراتيجي 2013، ص229.
23. د. أسعد غانم، مرجع سابق، ص88.
24. المرجع السابق، ص84–87.
25. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار، التقرير الإستراتيجي 2014، ص203.
26. د. أسعد غانم ومهند مصطفى، مرجع سابق، ص293.
27. المرجع السابق، ص343.
28. الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع، موقع مركز مدى الكرمل/ المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية http://mada-research.org/
29. د. أسعد غانم ومهند مصطفى، مرجع سابق، ص37.
30. المرجع السابق، ص37.
31. ويكيبيديا.

32. موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان http://www.addameer.org/
33. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار. التقرير الإستراتيجي 2017. ص230.
34. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/ مدار. التقرير الإستراتيجي 2005. ص265.
35. موقع وكالة معا الإخبارية 8 2017/6/www.maannews.net.
36. للتفاصيل انظر: أسعد غانم ومهند مصطفى. مرجع سابق. ص320– 335.